

انخفاض في عدد عقود التأمين أما زيادة القيمة سببها التضخم

**إلغاء قيمة المطبوعات «ألف ليرة» من عقود التأمين إلزامياً
لعدم قانونيتها.. وخدمة الإنقاذ والبطاقة البلاستيكية اختيار**



عبدالهادي شباط

كشف مصدر في الاتحاد السوري لشركات التأمين أن الخدمات (خدمة الإنقاذ - البطاقة البلاستيكية) التي تقدم في مكاتب التأمين الإلزامي للسيارات هي خدمات اختيارية من حق صاحب المركبة طلبها أو رفضها في حين تم إلغاء قيمة المطبوّعات (الف ليرة) التي كان يتم تحصيلها مع قيمة التأمين الإلزامي السنوي على السيارة وذلك لعدم وجود سند قانوني لها وأنه تم التعديم بذلك على كل مكاتب التأمين الإلزامي للمركبات وتم الطلب من هذه المكاتب إبراز لوحة في المكتب توضح الخدمات التي يقدمها الاتحاد السوري لشركات التأمين وطبيعة وقيمة هذه الخدمات وأنها اختيارية، وكانت هذه الخدمات وقيم المطبوّعات التي كان يتم تحصيلها مع قيم عقود التأمين الإلزامي على المركبات التي يتجاوز عددها أكثر من مليون عقد سنويًا أثارت جدلاً واسعاً خلال الفترة الماضية تحديدًا حول سنداتها القانوني ومدى مشروعية طلبها مع قيمة عقد التأمين الإلزامي على المركبات وأجريت العديد من النقاشات والاجتماعات تم التوصل من خلالها إلى

القيم التأمينية للأشياء المؤمنة، إضافةً إلى زيادة أسعار التأمين الصحي بسبب ارتفاع التكاليف الصحية، وأن أكبر في الأقساط كان في فرع نقل البضائع وذلك نتيجة زيادة أسعار الوثائق أغلى بشركات التأمين، تلاها فرع تأمين السفر بنسبة نحو جيدة وذلك لإصابة الشركات وتفاقم تأمين السفر متضمنة تغطية فيروس كورونا وأقل الفروع هو إلزامي السيارات لأن مرد هذا الضرر يقتصر على مديرين في قطاع التأمين يعتبرون أنه لم تتحقق زيادة في انتشار القاعدة التأمينية (زيادة في عدد المؤمن لهم) خلال الفترة الماضية بل هناك انخفاض في عدد عقود التأمين في مختلف الفروع، وكان التحليل الفني للأعمال شركات التأمين عن العام الماضي (٢٠٢٠) بين أنه يمكن وصف حالة النمو التي تم تسجيلها في أقساط شركات التأمين بالمضخم أي أنه ناتج عن تضخم عددها وحجم الbillات السنوية رغم أن للأسباب المذكورة أعلاه

الدائم لـ«الوطن»: الهدف تنشيط الاقتصاد الوطني للتجار فقط مصرف خاص يقدم قروضاً لـ ٢٥٠٠ تاجر في دمشق بفائدة ١٥ بالمائة

وبث السيولة في أيدي التجار ورجال الأعما

مختصر محفوظ



دامت محفوظ

أعلنت «غرفة تجارة دمشق» مؤخرًا عروض سيمانحها «المصرف الدولي للتجار والتمويل» لأعضاء الغرفة حصرًا، م أجل إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة بحيث يتم تمويل المشتريات والأصول الثابتة وعمليات الإكساء وإعادة الترميم بسقف ١٠ ملايين ل.س. وأضافت الغرفة إن المصرف سيمنح قروضاً تتراوح قيمتها بين ٥ - ١٥ مليون ل.س من دون ضمانات عقارية، وسيكتفي بالكافلة التضامنية لأحد التجار أو بكافلة الغرفة، على حين يمنحك بين ٥ - ١٠ ملايين ليرة من دون ضمانات عقارية وإنما بكافلة اثنين من التجار أو بكافلة الغرفة. وأشارت الغرفة إلى أن مد القرض ستتراوح بين ٤ - ٦ سنوات، على أن تدرس كل حالة على حدة، مع إمكانية منح فترة سماح تصل إلى ٦ أشهر، وبفائدة تتراوح بين ١٥ - ١٧ بالمائة حسب المدى الزمني للقرض، واشترط المصرف أن يكون المقترض من أعضاء الغرفة وأن ينجز تزويده بكتاب توصية صادر عن الغرفة، وبينت الغرفة أن المصرف سيمنح التجار المنتسبين إليها أيضًا قروضاً تجاريًا بسقف يصل إلى ٥٠٠ مليون ليرة، بموجوب ضمانات عقارية مناسبة، وبإجراءات مبسطة وميسرة وبأسعار فائدة منافسة وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد أبو الهدى اللحام أن الهدف من منح هذه القروض تنشيط الاقتصاد الوطني وبث السيولة في أيدي التجار ورجال الأعمال. ولفت إلى أن كل دول العالم تقدم قروضاً للشركات وذلك في مبني الوزارة تم فيه تدابير واقع الشركة وبعد المناقشة تم الاتفاق على تخصيص عدد من المحطات في كل محافظة بالتنسيق مع السادة المحافظين لبيع مادتي البنزين والمازوت من خارج مخصصات البطاقة الذكية وبسعر التكلفة. وتطرق الحوار إلى واقع توزيع مازوت التدفئة حيث أكد الوزير على أولوية زيادة نسبة التوزيع للتدفئة المنزلية ضمن الإمكانيات المتاحة. وشدد الوزير على ضبط توزيع الغاز المنزلي والصناعي الموزع على أساس المواقف الحكومية من خارج البطاقة الذكية من خلال لجان محروقات المختصة في كل محافظة وأنتهتها التوزيع من خلال البطاقة الإلكترونية وبأسعار التكلفة. وأكد الوزير ضبط حالات الفساد واستمرار حملة مكافحة الفساد من خلال جولات دورية، كما وجه بتحسين واقع المحطات العائدة إلى شركة محروقات من خلال الاستمرار بتقييم وتحسين واقع الأمن والسلامة في المحطات والمنشآت وإنجاز الصيانات الالزمة للحفاظ على جاهزية هذه المحطات.

تجاري أو شركه متعدله ستذهب قادره على اعاده نشاطها

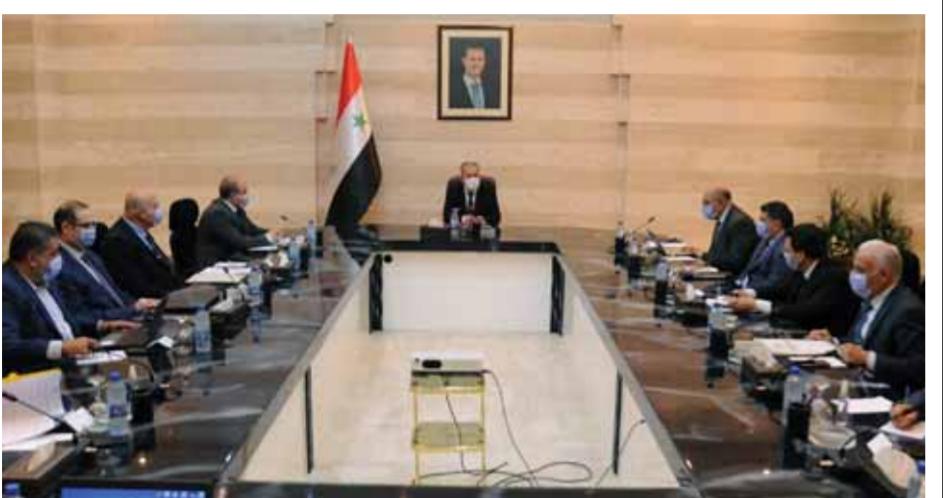
ولم يكن معمولاً به موجوداً في سوريا وهذا الأمر سيسهم في الحركة التجارية في الأسواق. من القروض للتجار يسهم السلع بشكل أكبر في الأسوا توافر السلع ستختنق الأسواق بآنه بعد الأزمات والحروب يج خارج الصناديق ويجب تقديم من الدولة لمصلحة التجارة لإعادة الحركة التجارية لوضعها وانتعاها، مشيراً إلى أنه تحسنت تسهيلات التجار والحركة التجارية في محلهم ومدنهم وبهذه كفرقة تجارة نسعى دائماً لتحقيق وأصحاب رؤوس الأموال والبنوك تقديم تسهيلات للتجار لبقائهم في ومن ثم تم الوصول إلى العمل على تقديم هذه التسهيلات. وأوضحت بأن تأثير منح هذه القروض سيكون جيداً وفيناً للحركة التجارية حيث سيصبح كل محل تجاري أو شركة متعدة قادرة على إعادة نشاطها بعد منح هذه القروض والتسهيلات، لافتاً إلى أن هناك مجال تجاري ثميناً بالمالين وليس لدى أصحابها أموال لتغذية هذه المجال التجارية بالبضائع لهذا عندما تحصل على التسهيلات والقروض ستغذى محلاتها بالبضائع وبالتالي ستتحسن الحركة التجارية. وأشار إلى أن دخول البنوك بحركة التسهيلات لإعادة التجارة في سوريا لأنها تعتبر أمراً جيداً ولها إيجابياته، موضحاً أن منح القروض للتجار المتسبين للغرفة هو شيء جديد الصغيرة والمتوسطة من أجل تطويرها ويصبح لديها إمكانية للتتوسيع وزيادة نشاطها. وختم بالقول: إن القروض هي عبارة عن دعم من الدولة لكل قطاعات الاقتصاد وتقدم التسهيلات والشروط الميسرة لمنها.

بدوره بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم لـ«الوطن» أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل سيمجّن التاجر المتسبين إلى غرفة تجارة دمشق هذه القروض وعددتهم نحو ٢٥٠٠ متبّع وليس لأعضاء الغرفة والغاية من ذلك تنشيط الحركة التجارية في سوريا. ولفت إلى أن المصرف وافق على منح المتسبين إلى الغرفة القروض بناء على مداولة التجار ورجال الأعمال. ولفت إلى أن كل دول العالم تقدم قروضاً للشركات

ان تدرس كل حالة على حدة، مع إمكانية منح فترة سماح تصل إلى ٦ أشهر، وبفائدة تتراوح بين ١٥ - ١٧ بالمئة حسب المدة الزمنية للقرض، و Ashton المصرف أن يكون المفترض من أعضاء الغرفة وأن يتم تزويديه بكتاب توصية صادر عن الغرفة. وبينت الغرفة أن المصرف سيمجّن التجار المتسبين إليها أيضاً قروضاً تجارية بسقف يصل إلى ٥٠٠ مليون ليرة، بموجب ضمانات عقارية مناسبة، وبإجراءات مبسطة وميسرة وبأسعار فائدة منافسة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد أبو الهدي اللحام أن الهدف من منح هذه القروض تنشيط الاقتصاد الوطني وبث السيولة في أيدي التجار ورجال الأعمال. ولفت إلى أن كل دول العالم تقدم قروضاً للشركات اساس المواقف الحكومية من خارج البطاقة الذكية من خلال لجان محروقات المختصة في كل محافظة وأمنتتها التوزع من خلال البطاقة الإلكترونية وبأسعار التكاليف. وأكد الوزير ضبط حالات الفساد واستمرار حملة مكافحة الفساد من خلال جولات دورية، كما وجه بتحسين واقع المحطات العائدية إلى شركة محروقات من خلال الاستمرار بتقييم وتحسين واقع الأمن والسلامة في المحطات والمنشآت وإنجاز الصيانات الالزامية للحفاظ على جاهزية هذه المحطات.

استيراد الأقمشة ما زال يثير الجدل وإيه: نناقش «الاقتصاد» و«المالية» حول أسعار الاسترشادية ونقرحها ٧ دولارات



و العمل لتنشيل المتعطلين عن العمل والاستمرار بدعم
المشاريع المتناهية الصغر المولدة للدخل خصوصاً في
الأرياف.

كما يبحث اللجنة الوضع الراهن لقطاع المشروعات
الصغيرة والمتوسطة والبرامج والإجراءات الواجب
العمل عليها لتنمية تلك المشروعات باعتبار هذا القطاع
هو المحرك الأساسي لنمو وتعافي الاقتصاد السوري
قطعاً وعلى المستوى الوطني، حيث تم تأكيد أهمية
تقوية دور هذه المشروعات في خلق فرص العمل
وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال ودعم القدرات الابتكارية
وإيجاد حاضنات أعمال تخصصية، وتعزيز دور هيئة
تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أن تكون
يسيرة بين أصحاب المشروعات ومصادر التمويل
المناسبة، وتؤدي دوراً واسعياً وضامناً بين أصحاب
المشروعات ومؤسسة ضمان مخاطر القروض.

وأوضح المجتمعون أهمية أن تقوم الهيئة بتوفير
المعلومات لأصحاب الأعمال المبتدئين حول كيفية
البدء بمشاريعهم وتقديم خدمات المساعدة في
إجراءات التسجيل والتاريخ وصولاً إلى خدمات
التمويل المناسبة ومساعدة المشروعات الصغيرة
والمتوسطة في الحصول على خدمات الدعم الفني
والتمويلي والتسوقي، وتحديد المعوقات أمام تلك
المشروعات واقتراح الحلول لها.

هناك مخاوف وهاجس عديدة يعاني منها الصناعيون حيال المأزق الكبير الذي تقع فيه الصناعة الوطنية المحرك الأساسي لعجلة الإنتاج، وقد تقدمو للحكومة بمقابلة تنص في منحي واحد هو استمرار عجلة الإنتاج وهذا بالتأكيد يتطلب اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الصد والرد الذي يثار بشكل شبه يومي بين الصناعيين والتجار حول مطالب الصناعيين برفع الأسعار الاسترشادية لاسيما بعد قرار السماح للمماثل الصناعية والتجارية باستيراد الأقمشة المصنفة التي لا تنتج محلياً، من دون معرفة مدى كفاية المصانع المحلية لحاجة السوق من منتجاتها، ما يؤدي إلى إغراق البلد بالأقمشة والحقن الضرر بالآلاف من المصانع النسيجية ومن ثم توقيفها عن العمل وتوقف العاملين.

نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حلب الصناعي مصطفى كواية أكد لـ«الوطن» أن هناك مناقشات تجري مع الجهات المعنية في وزارة الاقتصاد والمالية حول الأسعار الاسترشادية والتي ترى كصناعيين ضرورة رفع الأسعار الاسترشادية للأقمشة المستوردة سواء كانت تسيّجاً آلياً أم مصنفة مثل تركيا ومصر، والأهم حسب كواية أن اعتبار الغزو والمأزق مدخلات إنتاج وتفضض رسومها الجمركية سيؤدي إلى الإضرار بكل حلقات الصناعة النسيجية في هذه الأوقات الصعبة.

وأشار كواية إلى أنه يجب على الجهات المعنية أن تحدد اتجاهها صناعي أم تجاري ونقتصر أن يصبح السعر الاسترشادي للأقمشة غير القطنية ٦ دولارات والقطنية ٧,٥ دولارات.

ومن الجدير ذكره أن وزارة الصناعة كانت قد طالبت بالرقابة على الصناعة الوطنية، لافتاً إلى أن الأسعار الاسترشادية لتلك الأقمشة هي دون الحد المقبول.

موضحاً أن هناك سعرين للأقمشة قطنية وغير قطنية، حيث إن السعر الاسترشادي للأقمشة المصنفة هو ٣,٥ دولارات حالياً بينما المادة الأولى المصنعة منها هي الخيوط القطنية والبوليستر سعرها الاسترشادي هو ٣ دولارات للقطن ٢ دولار للبوليستر، مع العلم أن تكاليف الإنتاج تحويل تلك الخيوط إلى أقمشة مصنفة جاهزة هي ٤ دولارات على الأقل، لذا فالسعر العادل لتلك الأقمشة هو من ٨-٧ دولارات حتى يكون هناك توازن بالأسعار لاسيما للأقمشة المصنفة وخاصة أنه تم فتح باب الاستيراد للتجار والصناعيين مع لذلك من حقنا كصناعيين أن نطالب بحماية صناعتنا لأنه عندما تم وضع السعر الاسترشادي لم يكن الأوضاع على ما هي عليه اليوم البلد يتغاضي وقرار بهذا سوف يكون له انعكاس إيجابي حيث يعني خزيئة الدولة ويحقق حماية المنتج المحلي أسوة بما تعمل به الدول التي تنتج الأقمشة مثل تركيا ومصر، والأهم حسب كواية أن اعتبار الغزو والأقمشة مدخلات إنتاج وتفضض رسومها الجمركية سيؤدي إلى الإضرار بكل حلقات الصناعة النسيجية في هذه الأوقات الصعبة.

الصناعية مشتركة في التأمينات الاجتماعية ويعدد عمال مطابق لعدد الآلات المسجلة في السجل الصناعي وأن تكون المنشأة الصناعية بريئية الذمة مالياً للعام نفسه بموجب وثيقة من مديرية المالية المعنية، إضافة إلى ذلك من الإجراءات.

الميدانية الفعالة على المنشآت الصناعية وللوقوف على الواقع الفعلى للمنشآت المرخصة التي تستخدم مادة الأقمشة المصنفة في إنتاجها وبناء عليه شدت على ضرورة أن يتم منح المنشآت الصناعية مخصصاتها من مادة الأقمشة المصنفة على مرحلتين كل ستة أشهر من أصل طاقتها الإنتاجية السنوية (لا تمنع عن كامل العام دفعة واحدة) وفق ضوابط منها عدم منح المنشآت الصناعية الموافقة على استيراد مادة الأقمشة المصنفة إلا بعد إجراء الكشف الحسبي عليها والتأكد من جاهزيتها للعمل والإنتاج وتركيب الآلات والتجهيزات والمعادات ومدى مطابقة الآلات والتجهيزات المسجلة بالسجل الصناعي للواقع الفعلى وضمن الطاقة الإنتاجية الفعلية مع تحديد نوع الأقمشة المصنفة ومواصفاتها وكميتها بدقة بما ينسجم مع التعليمات والأنظمة الخاصة بها الشأن.

إضافة لإجراء كشوفات ميدانية دورية مفاجئة على هذه المنشآت الصناعية القائمة للتأكد من استخدام المواد الأولية المستوردة (أقمشة مصنفة) ضمن المنشأة حسراً والأهم أن تكون المنشآة الصناعية مشتركة في التأمينات الاجتماعية ويعدد عمال مطابق لعدد الآلات المسجلة في السجل الصناعي وأن تكون المنشأة الصناعية بريئية الذمة مالياً للعام نفسه بموجب وثيقة من مديرية المالية المعنية، إضافة إلى ذلك من الإجراءات.

استهلاك النفط يفوق المتاح .. وبوادر انفراج وتراجع بالأسعار

إفراج الصين عن احتياطيات من البنزين وترقب زيادات إنتاج بعد اجتماع أوبك

ضرر ثانٍ أكبر اقتصاد في العالم منذ بداية الجائحة، وبما يخص تأمين حكيمات من النفط توقع محللون تقديرات استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري بعد إنهاها الأسبوع الماضي على ارتفاع، ولكن مع تسجيل أول خسارة أسبوعية عقب سلسلة من المكاسب، مؤكدين أن الخسائر تعود إلى ارتفاع مخزونات الأميركية، إضافة إلى الأنباء عن استئناف إيقافاً ومضادات فيينا بشأن البرنامج النووي الإيراني ما جدد احتمالات زيادة المعروض النفطي في الأسواق.

ويستعد وزراء الطاقة في مجموعة «أوبك+» لعقد الاجتماع الشهري الجديد الخميس المقبل عبر الفيديو وسط ترجيحات باستمرار المجموعة في برنامجها السابق، زيادة شهرية في الإمدادات بـ٤٠٠ ألف برميل يومياً، وأوضاع محللون لـ«وكالات»: أن أسعار النفط الخام حققت مكاسب شهرية في تشرين الأول الماضي بنسبة ١١ في المئة، وسط علامات على أن الاستهلاك يفوق العرض ويستنزف المخزونات، لافتين إلى أن زيادة حرمة التنقل والسفر الجوي جعلت هناك طلبًا قوياً على المنتجات النفطية مع توقع تحقيق مزيد من التعافي خلال ربيع الحالي.

على صعيد الأسعار فقد تراجعت أسعار النفط

A photograph showing two oil pumps against a clear blue sky. The pump in the foreground is white with black structural elements and has the number '450 84/M' visible on its arm. Its head is painted with a yellow and red hazard pattern. The second pump, partially visible behind it, is also white with black structural elements. In the background, there are some green trees and a small building.

٤٠ بالمثلة من الكهرباء فإن الأسعار المرتفعة ستؤدي حتماً إلى ارتفاع فواتير الكهرباء والتدفئة للمساكن. وفي الصين ورغم محاولة الحكومة زيادة حصة الطاقة المتجددة فإن الاقتصاد الصناعي مازال يعتمد على الوقود الأحفوري سواء أكان فحماً أو نفطاً أو غازاً طبيعياً. وعندما استأنفت المصانع نشاطها بكمال طاقتها عقب الجائحة لم تجد الصين وقوداً كافياً لإنتاج الكهرباء التي تحتاجها المصانع. لذلك انكمشت الإنتاج الصناعي للصين الشهر الماضي لأول مرة منذ ١٩ شهراً وهو ما يعني أن ارتفاع أسعار الطاقة أصبح أكبر صدمة وجاء في أحد تقارير «تقرير» أن أوروبا الآن تشهد حالة من الفوضى في سوق الطاقة، ففي الشتاء الماضي الذي كان أبرد من المعتاد تم استنزاف مخزونات الغاز في حين لم تحاول روسيا أكبر مصدر إلى أوروبا تعويض هذا التقص خالصيف لتترتفع أسعار الكهرباء والغاز لمستويات قياسية مع تزايد الطلب نتيجة تعافي الأنشطة الاقتصادية من تداعيات الجائحة، هذا السيناريو كان سيحدث لو أن العالم تعرض للجائحة قبل ٢٠ عاماً، لكن الآن أوروبا تعتمد على مزيج مختلف من مصادر الطاقة.. ولأن أمريكا تعتمد على الغاز الطبيعي في إنتاج